جامعة عين شمس
كلية التجارة

تطوير النظام المحاسبي
فى البنوك التجارية لترشيد قرارات الائتمان
مع دراسة تطبيقية على مصرف الرافدين بالعراق

رسالة
ماجستير فى المحاسبة

اعداد
مجيد جاسم سلمان الشرع

اشراف
الاستاذ الدكتور حسن محمد كمال
استاذ المحاسبه الماليه ووكيل الكلية

١٩٨٣

رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والدي وأن اعمـــل صالحا ترضـــاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحـــين .

صدق الله العلي العظـــــيم

لجنة المناقشة والحكـــم

الاستاذ الدكتور / حسن محمد كمـال
استاذ المحاسبة ووكيل كلية التجارة بجامعة عين شمس لشئون البكالوريوس
((مشرفا ورئيســا))

الاستاذ الدكتور / محمد عباس حجازى
استاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة بجامعـــة عين شمـــــــس
((عضـــــــوا))

الاستاذ / محمد مرسى فهمـــــــــى
وكيل الجهاز المركزى للمحاسبات (سابقا) ـ والمحاضر بالدراســـات
العليـــا بكليـــة التجارة ـ جامعة عـــــين شمـــــــس
((عضـــــــوا))

تاريخ المناقشة / /١٩٨٣

أهـــــــداء

الـى زوجتـــــــــى وأولادى
عرفانـــــا واعزازا

شكر وتقدير

الحمد لله على نعمائه ولما وفقنى الى اعداد هذا البحث ، وشد ازرى بمساندة الاستاذ الدكتور حسن محمد كمال ، الذى تولانى برعايته وتوجيهه السديد ، فأخذت عنه خير ما ينعم به الطالب من استاذه خلقا وعلما ، وأنى اتقدم بوافر الشكر والتقدير لشخصه الكريم لما اسهمت به نصائحه وارشاداته فى ابراز هذه الرسالة بالصورة التى انتهت اليها ، أدعو الله مخلصا ان يحفظه ذخرا لطلاب العلم .

كما اسجل عميق شكرى وامتنانى للاستاذ الدكتور محمد عباس حجازى حيث أنست منه الخلق الكريم والاستفادة الشخصية من محاضراته وموءلفاته القيمة ولقبوله الاشتراك فى مناقشة الرسالة .

كما اتقدم بوافر الشكر والعرفان الى الاستاذ والاب الفاضل محمد مرسى فهمى حيث كانت لرعايته البالغة وحرصه الشديد بما يتعلق بجوانب البحث آثارا حميدة ، وكان خير عون لى ينصحنى بالصبر والمثابرة ولتفضله بالاشتراك فى مناقشة الرسالة .

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير الى البنك الاهلى المصرى ادارة وعاملين وأخص بالذكر الاستاذ على نور الدين عبد الفتاح شاهين مدير عام البحوث والتخطيط فى البنك ، والذى لمست منه التعاون الصادق ، حيث غمرنى بمساعداته المشرفة بالاطلاع على ما استوجبه البحث من امور فى مجال العمل المصرفى فاليه وافر معزتى وتقديرى .

ولا يفوت الباحث ان يتوجه بالشكر الجزيل الى كل من مد له يد العون ووفر له اسباب البحث مبتدءا بمصرف الرافدين فى العراق ادارة وعاملين ، وكذلك كلية التجارة ـ جامعة عين شمس ، عمادة وأساتذة وعاملين ، فلقد احتضنونى بين ظهرانيهم معززا بالعلم ومجللا بالمودة والاحترام ، فلهم جميعا تحية اجلال واكبار .

محتويـــات البحث

المقدمة واطار البحث — أ - ز
هدف البحـــث
اهمية البحـــث
منهج البحـــث
خطة البحـــث

الفصل الاول
القواعد التنظيمية للائتمان المصرفـــى

تمهيـــد — ١
المبحث الاول : مفهوم الائتمان المصرفـــى — ٢-٥
المبحث الثانى : خلـــق الائتمـــان — ٦-٨
المبحث الثالث: الاجراءات التنظيمية لمنح الائتمـــان — ٩-١٥
المبحث الرابع: تحليـــل الائتمـــان — ١٦-٣٤
الخلاصـــة .. — ٣٥

الفصل الثانى
القواعد المحاسبية للائتمـــان المصرفـــى

تمهيـــد — ٣٦
المبحث الاول : نظـــام محاسبى مناســـب — ٣٧-٤٥
المبحث الثانى : التحليـــل المالـــى — ٤٦-٥٤
المبحث الثالث: تقيـــم الاداء — ٥٥-٦٢
الخلاصـــة.. — ٦٣

الفصل الثالث
اهمية البيانات والمعلومات المحاسبيـــة
فى التخطيط والرقابة على عمليات الائتمان المصرفـــى

تمهيـــد — ٦٤-٦٥
المبحث الاول : دور البيانات والمعلومات المحاسبية فـــى التخطيـــط لعمليات الائتمـــان — ٦٦
المبحث الثانى : دور البيانات والمعلومات المحاسبية فـــى الرقابـــة على عمليـــات الائتمـــان — ٦٧

بعده / ..

محتويات البحث ((تابع))

المبحث الثالث: التقارير المستخدمة لعرض البيانات والمعلومات المحاسبية لاغراض التخطيط والرقابة على عمليات الائتمان ٦٨-٧٩

الخلاصة . . ٨٠

الفصل الرابع
التكامل بين نظام المراقبة الداخلية والنظام المحاسبى لترشيد قرارات الائتمان

تمهيد ٨١

المبحث الاول : مفهوم المراقبة الداخلية لعمليات الائتمان ٨٢-٨٣

المبحث الثانى : خصائص نظام المراقبة الداخلية ٨٤-٨٦

المبحث الثالث: اساليب المراقبة الداخلية على عمليات منح الائتمان ٨٧-٩١

الخلاصة . . ٩٢

الفصل الخامس
النتائج والتوصيات

تمهيد ٩٣-٩٤

المبحث الاول : النتائج ٩٥-٩٦

المبحث الثانى : التوصيات ٩٧-١٠٦

المراجع ١٠٧-١١٥

الملاحق ١١٦-١٣٠

الاشكال ١٣١

الجداول ١٣٢

المقدمـــة

يرجع تاريخ وظيفة الائتمان الى الوقت الذى كانت تتم فيـــه المعاملات وفقا لنظام المقايضة ، حيث كانت تعنى الثقة والامانـــة. وبظهور النقود اكتسبت هذه الوظيفة ابعادا جديدة فى مجـــال المعاملات ، مما حدا بعض الصيارفه والصياغ - الذين يشكلـــون الاساس التاريخى للبنوك - باعتبارهم موضع ثقة الجمهور علـــى أن يتقاضوا اجرا مقابل المحافظة على الاموال المودعة لديهم .

وقد اكتشف هؤلاء الصيارفه أن المبالغ المودعة لديهـــم لا يسحب منها الا جزء قليل ، بينما يبقى الجزء الاكبر عاطلا ، وان هناك أفرادا يحتاجون الى نقود فيما يمارسونه من أنشطة تجارية أو صناعية ، الامر الذى تولد عنه التفكير فى اقراض الافراد المذكوريـن بعض الاموال المتبقية لدى الصيارفه بمقابل لذلك .

ومرور الزمن امتزجتعملية الايداع بالاقراض وازدادت حجمـا ، مما دعا الى انشاء مؤسسات متخصصة فيها . وهكذا نشأت فكـــرة البنوك واعتبر الائتمان المصرفى محورا لعملها وكان النشاط الاقتصادى هو نقطة الانطلاق فى وضع سياسة الاقراض .

وقد انشىء أول بنك فى مدينة البندقية عام ١١٥٧م ، الـتى كانت مركزا للتجارة ، الدولية انذاك ، ونتيجة للتطور الاقتصـــادى ودخول كثير من الدول ميدان الصناعة الحديثة - لا سيما بعـــد الحرب العالمية الثانية - ظهرت الحاجة الى تمويل المشروعات عـــن طريق البنوك التجارية ، مما أعطى وظيفة الائتمان المصرفى قـــوة وفاعلية .

ولكن بعض هذه البنوك تعرض لخسائر كبيرة نتيجة لصعوبة التنبؤ بمستقبل المشروعات الممولة ، الامر الذى أدى الى اصدار عدة تشريعات(١) ، حددت للبنوك التجارية المبالغ التى يمكن توظيفها عن طريق الائتمان ، واكتسبت عملية الائتمان هذه صفة القروض قصيرة الاجل .

ونتيجة للتطور الاقتصادى العالمى ونموه ، لم يعد دور الوساطة المالية فى منح القروض كافيا للحكم على كفاءة البنوك وحسن أدائها ، حيث استجدت معايير اخرى لقياس مدى اسهام البنوك التجارية فى رسم السياسة الاقتصادية والتنمية الاجتماعية ، وتأخذ هذه المعايير أهمية أكبر بالنسبة لبنوك القطاع العام - التى هى قوام هذا البحث - وان نشاط البنوك المذكورة أصبح يتناول مجالات متعددة اجتماعية ومالية واقتصادية .

وتنحصر وظيفة الائتمان المصرفى بالنسبة الى المشروعات على اختلافها فيما يلى :

١ - أثر مباشر ، وهو توفير احتياجات تلك المشروعات من الاموال اللازمة لها ، مما يمكن القول معه أن البنوك تعتبر ادارة مخزنية للتمويل (٢) .

---

(١) انظر على سبيل المثال :
أ - مادة ٤٠ من القانون رقم ١٦٣ لسنة ١٩٥٧ " قانون البنوك والائتمان" فى مصر.
ب - مادة ٤٦ من قانون البنك المركزى العراقى رقم ٦٤ لسنة ٧٦ .

(٢) Lloyd B Thomas, Jr Money, Banking & Economic Activity (Printice Hall Inc, Englewood & cliffs, New Jersey, 1979) P. 220.

٢ - اثر غير مباشر ، وهو تنشيط انتاجية بعض القطاعات التى تعتمد عليها المشروعات الممولة باحتياجاتها من السلع والخدماتومستلزمات الانتاج .

ومن الامور المقررة أنه يجب أن يسبق صدور القرار الائتمانى دراساتتأخذ فى الحسبان الامرين الاتيين :

- الموارد الذاتية للبنك ، مثل رأس المال والاحتياطيات.. الخ .
- الموارد الخارجيـة ، وتمثل اغلبها الودائع بأنواعها .

ويعتمد نجاح البنك بصورة عامة فى تأدية وظيفته الائتمانيـة على ما يتوفر له من موارد خارجية ، تمكنه من حرية اتخاذ القرارات الملائمة فى هذا الشأن . وبذلك يعمل البنك على ايجاد محفزات وقنوات ادخار لتنمية تلك الموارد ، ويتحقق ذلك بكسب ثقة الجمهور عن طريق نشر التوعية المصرفية وبالتالى خلق السلوك الادخارى ونشره وتعميقه . ولكن مما تجدر ملاحظته وجود بعض المحددات الرسمية التى تحد من حرية بنوك القطاع العام لا سيما مصرف الرافدين فى العراق - فى توجيه العمليات الائتمانية ، وصعوبة التوفيق بين ما تتطلبه التزاماتها تجاه عملائها من المصارف والشركات الداخلية والخارجية من سيولة نقدية وبين تلك المحددات . ومن هنا تبدو مدى قدرة البنوك المشار اليها على توجيه الائتمان المصرفى نحو المشروعات الاستثمارية حسبما تتطلبه خطط التنمية ، بما تسمح به مواردها المتاحة .

ولما كان نجاح العمليات الائتمانية يعتمد اعتمادا كبيرا على ما يتوفر للبنك من معلومات دقيقة عن المقترضين ، فقد تطلب ذلك وجود نظام معلومات محاسبى يساعد على تحقيق التوازن بين عمليتى

التوظيف والايداع ويضع مؤشرا للسيوله - التى هى أساس التحـــرك المصرفى - أمام نظر الادارة بالكيفية التى تلائم اتخاذ القـــرارات الصحيحة .

وفى ضوء ما تقدم اختار الباحث مجالا من المجالات الـــتى تزداد حيوية فى عالم البنوك التجارية وهو الائتمان المصرفى ، وتشمل الدراسة تطوير الجانب المحاسبى لهذا النوع من العمليات المصرفية تلافيا لما أدت اليه مباشرتها بمعرفة بنوك القطاع من صعوبـــات ، تعرض فيما يلى اهمها بالنسبة الى مصرف الرافدين بالعراق :

١ - عدم تدفق البيانات والمعلومات المحاسبية بأسلوب يسهـــل للادارة التعامل معها فى ظل ظروف الحاضر والمستقبـــل وظروف عدم التأكد .

٢ - عدم التحديد الواضح لحسابات الائتمان المصرفى فى الدليل المحاسبى على نحو يجعل منها مصدرا يسهل الرجوع اليـــه للحصول على بيانات ومعلومات محددة وبالوقت المناسب .

٣ - عدم الارتباط بين وظيفتى التخطيط والرقابة وبالتالى عـــدم استخدام المقاييس المحاسبية فى تطوير الاساليب الرقابيـــة وتكاملها مع النظام المحاسبى لترشيد قرارات الائتمان .

هـدف البحـث :

يهدف هذا البحث الى مناقشة الامور التالية :

١ - ترشيد عمليات منح الائتمان للمشروعات الاقتصادية طبقـــا للخطة النقدية للمصرف والتيسير فى متابعة تلك المشروعـــات والتحقق من سلامة مراكزها المالية .

ويتحقق ذلك بأن يكون النظام المحاسبى معاونـــا للادارة فى تزويدها بكل ما يلزم من بيانات ومعلومـــات لترشيد قراراتها فى شأن الائتمان . هذا فضلا عن تمكين الجهاز المصرفى من كشف الانحرافات الائتمانية بالاستعانة بما يتاح له من بيانات ومعلومات .

٢ - تطوير النظام المحاسبى لمصرف الرافدين فى العراق بمـــا يتعلق بوظيفة الائتمان على نحو يساعد فى الاستفـــادة بالمفاهيم والمبادىء المناسبة فى علوم الاقتصاد والأحصاء والادارة وذلك تمهيدا لايجاد مدخل محاسبى متكامل لترشيـــد قرارات الائتمان .

أهمية البحث :

تبدو أهمية هذا البحث فى أن عملية منح الائتمان تعد من أهم استخدامات الاموال فى البنوك ، وتعكس مدى مساهمة البنك فى خدمة الاقتصاد القومى ومساعدة المستثمرين فى توفير الامـــوال اللازمة لهم وفى غير ذلك من التسهيلات .

منهج البحث :

اعتمد الباحث على جانبين متكاملين هما :

١ - الجانب النظرى ، وتناول المادة العلمية المستقاة من المراجع العربية والاجنبية .

٢ - الجانب التطبيقى ، وتناول اجراء دراسة انتقادية تحليليـــة للنظام المحاسبى المطبق حاليا فى البنوك محل الدراســـة

بالنسبة الى العمليات الائتمانية ، متضمنا الزيـــــارات والمقابلات الشخصية مع المسئولين والاجهزة التى لها شـأن فى تلك العمليات ، ومواءمة ذلك كله بما اكتسبه الباحث مـن خبرات نتيجة لعمله فى مصرف الرافدين ، للتوصل الى اقتراح ما يلزم ادخاله من تعديلات على النظام الذى يتبعه هـذا البنك فى شئون الائتمان .

خطة البحث :

ينقسم البحث الى أربعة فصول مترابطة تعالج عمليـــات الائتمان المصرفى من جانبها المحاسبى وتطبيق ذلك على مصـرف الرافدين بالعراق ، ويتلو ذلك فصل خامس للنتائج والتوصيات وفقـا للتفصيل الاتى بيانه :

الفصل الاول : يتناول طبيعة النشاط المصرفى الائتمانـــى والقواعد التنظيمية التى تحكمه والاسس التى يستنـد عليها فى منح التسهيلات المصرفية .

الفصل الثانى : يتناول ايضاح مقومات النظام المحاسبى الـتى تتطلبها عمليات الائتمان المصرفى من اجل ترشيـد قراراتها والقواعد المحاسبية الاخرى التى يستنـد عليها هذا النظام لانتاج بيانات ومعلومات ملائمـة لتحقيق هذه العمليات والرقابة عليها .

الفصل الثالث : ويبين طريقة عرض المعلومات السالفة الذكر ممثلة فى التقارير المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرارات صحيحة .

الفصل الرابع : يتناول بالشرح مدى التكامل والترابط بين النظام المحاسبى ونظام المراقبة الداخلية من اجل ترشيد قرارات الائتمان ويشكل هذا الفصل نهاية الدورة المحاسبية من اجل المساهمة فى وضعها فى اطارها الصحيح وتجنيبها الانحرافات العارضة ، واتخاذ الوسائل الكفيلة بتدارك الانحرافات قبل وقوعها .

الفصل الخامس: ويتناول كل ما توصل اليه الباحث من نتائج من خلال الاطلاع على طرق العمل بالبنوك التجارية التى شملتها الدراسة ، وما يوصى به من اقتراحات فى مجال تطوير النظام المحاسبى لعمليات الائتمان بمصرف الرافدين بالعراق .

والله ولى التوفيق ..